



(٢٤٣) - (٢٨٣)

العدد الرابع
والأربعون

الأبعاد الجغرافية للتوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية: التحديات والحلول المستدامة

م.م هدى يوسف فزاع

hhdd@gmail.com ١٩٨٢

وزارة التربية والتعليم

مديرية تربية محافظة واسط

قسم تربية العزيزية

الجغرافية البشرية

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأبعاد الجغرافية للتوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية، من خلال تحليل العوامل المكانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة. تناولت الدراسة أسباب التوسع العشوائي، ولا سيما النمو السكاني السريع، والهجرة الداخلية، وضعف التخطيط الحضري والإدارة المحلية، فضلاً عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي أثرت على التنمية الحضرية في البلاد. كما ركز البحث على انعكاسات التوسع غير المنظم على البيئة الحضرية، مثل تدهور الأراضي الزراعية والتلوث البيئي وضعف الخدمات الأساسية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المدعوم باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل أنماط واتجاهات النمو الحضري. توصلت النتائج إلى أن أغلب المدن العراقية تشهد توسعاً عشوائياً ناتجاً عن ضعف الإدارة الحضرية وتراجع التشريعات التنظيمية، مما يتطلب تبني استراتيجيات مستدامة للحد من هذه الظاهرة. واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات التي تدعو إلى تعزيز دور نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط، وإعادة تأهيل الأحياء العشوائية، وتطبيق سياسات التنمية الحضرية المستدامة بمشاركة المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: التوسع العمراني، المدن العراقية، التنمية المستدامة.



***Geographical Dimensions of Unplanned Urban Expansion in Iraqi Cities:
Challenges and Sustainable Solutions***

M.M. Huda Yousef Faza'a

1982hddd@gmail.com

Ministry of Education

Directorate of Education of Wasit Governorate

Al-Aziziyah Education Department

Human Geography

Abstract

This research aims to examine the geographical dimensions of unplanned urban expansion in Iraqi cities by analyzing the spatial, environmental, social, economic, and political factors that have contributed to this growing phenomenon. The study discusses the main causes of informal urban growth, including rapid population increase, internal migration, weak urban planning and local administration, as well as the political and economic crises that have affected urban development in Iraq. It also highlights the negative environmental impacts such as land degradation, pollution, and the decline in essential urban services.

The research adopts a descriptive-analytical methodology supported by Geographic Information Systems (GIS) to analyze urban growth patterns and spatial trends. The findings indicate that most Iraqi cities are experiencing unplanned expansion due to poor urban governance and weak regulatory frameworks. The study concludes with several recommendations that emphasize the importance of integrating GIS in urban planning, rehabilitating informal settlements, and promoting sustainable urban development policies with community participation.

Keywords: Urban Expansion, Iraqi Cities, Sustainable Development.



١. المقدمة

شهدت المدن العراقية منذ عام ٢٠٠٣ تحولات مكانية وعمرانية متسارعة نتيجة التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق، إذ أدى النمو السكاني السريع والهجرة الداخلية والنزوح إلى توسع حضري تجاوز في كثير من الأحيان حدود المخططات الأساسية للمدن. وقد انعكس ذلك في ظهور أنماط عمرانية غير مخططة تمثلت بانتشار الأحياء العشوائية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، ولا سيما في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل.

وتبرز خطورة هذه الظاهرة في كونها لم تعد مجرد امتداد عمراني طبيعي، بل أصبحت تمثل تحولاً مكانياً يؤثر بصورة مباشرة في استعمالات الأرض والبنية الحضرية والتوازن البيئي والاجتماعي داخل المدن. فقد أدى التوسع غير المنظم إلى تراجع المساحات الخضراء، وارتفاع الكثافات السكانية في الأطراف الحضرية، وزيادة الضغط على شبكات الخدمات والبنى التحتية، فضلاً عن اتساع الفجوة التنموية بين مركز المدينة وأطرافها.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الجغرافية للتوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)، مع التركيز على مدينة بغداد بوصفها أنموذجاً مكانياً للدراسة، من خلال تتبع تغير استعمالات الأرض واتجاهات النمو الحضري والكثافات السكانية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد. كما تحاول الدراسة الكشف عن العلاقة بين النمو السكاني والهجرة الداخلية وضعف التخطيط الحضري من جهة، والتوسع العمراني غير المنظم من جهة أخرى، بالاعتماد على التحليل المكاني والبيانات الإحصائية والمرئيات الفضائية.

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تقدم تحليلاً جغرافياً مكانياً لظاهرة تؤثر بصورة مباشرة في مستقبل التنمية الحضرية في العراق، كما تسهم في توفير قاعدة علمية يمكن أن يستفيد منها المخططون الحضريون وصانعو القرار في وضع سياسات أكثر كفاءة لضبط النمو العمراني وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية، تتمثل في:

١. تحليل التغيرات المكانية لاستعمالات الأرض في المدن العراقية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣).

(2023).

٢. تحديد اتجاهات وأنماط التوسع العمراني غير المخطط في مدينة بغداد.
٣. قياس العلاقة بين النمو السكاني والهجرة الداخلية والتوسع الحضري العشوائي.
٤. تحليل أثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية والبيئة الحضرية.
٥. تقييم دور التخطيط الحضري والسياسات الإدارية في الحد من التوسع غير المنظم.
٦. توظيف تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد في رصد وتحليل النمو الحضري.
٧. اقتراح استراتيجيات تخطيطية مستدامة للحد من التوسع العمراني غير المخطط.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من تزايد حدة التوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية وما يرافقه من مشكلات بيئية واجتماعية واقتصادية ومكانية، الأمر الذي يجعل من دراسة هذه الظاهرة ضرورة علمية وتخطيطية. كما تتمثل أهمية البحث في توظيف التحليل المكاني ونظم المعلومات الجغرافية في دراسة التحولات الحضرية، بما يسهم في توفير بيانات دقيقة تساعد الجهات التخطيطية على اتخاذ قرارات قائمة على أسس علمية. كذلك تسهم الدراسة في تعزيز الدراسات الجغرافية الحضرية المتعلقة باستعمالات الأرض والتنمية المستدامة في العراق.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التوسع العمراني غير المخطط الذي شهدته المدن العراقية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)، وما نتج عنه من تغيرات مكانية في استعمالات الأرض وظهور مناطق حضرية عشوائية خارج حدود المخططات الأساسية للمدن، الأمر الذي انعكس سلباً على البيئة الحضرية وكفاءة الخدمات والبنية التحتية.

وتتفرع عن المشكلة الرئيسية مجموعة من التساؤلات البحثية، هي:

١. ما أبرز أنماط واتجاهات التوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية؟
٢. كيف أثر النمو السكاني والهجرة الداخلية في اتساع المناطق العشوائية؟
٣. ما طبيعة التغيرات التي طرأت على استعمالات الأرض خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)؟
٤. ما العلاقة بين ضعف التخطيط الحضري والتوسع العمراني غير المنظم؟
٥. كيف أسهم التوسع الحضري في تراجع الأراضي الزراعية والتدهور البيئي؟
٦. ما دور نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحليل ورصد التوسع العمراني؟



٧. ما أبرز السياسات والاستراتيجيات القادرة على الحد من التوسع العمراني غير المخطط؟

فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من مجموعة فرضيات قابلة للقياس والتحليل، تتمثل في:

١. توجد علاقة طردية بين النمو السكاني السريع واتساع التوسع العمراني غير المخطط في

المدن العراقية.

٢. أسهمت الهجرة الداخلية والنزوح بعد عام ٢٠٠٣ في زيادة الكثافات السكانية في الأطراف

الحضرية وظهور الأحياء العشوائية.

٣. أدى ضعف التخطيط الحضري والرقابة الإدارية إلى زيادة الزحف العمراني على الأراضي

الزراعية.

٤. توجد فروقات مكانية واضحة في أنماط التوسع العمراني بين مركز مدينة بغداد وأطرافها.

٥. تسهم تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الكشف عن اتجاهات النمو

الحضري وتحليل تغير استعمالات الأرض بدقة مكانية وزمنية.

حدود البحث

أولاً: الحدود المكانية

تركز الدراسة على المدن العراقية الكبرى التي شهدت توسعاً عمرانياً غير مخطط، مع اعتماد مدينة

بغداد نموذجاً تطبيقياً للتحليل المكاني.

ثانياً: الحدود الزمانية

تغطي الدراسة المدة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٢٣، لكونها تمثل مرحلة التحولات الحضرية

الأوسع في العراق.

ثالثاً: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل الأبعاد الجغرافية للتوسع العمراني غير المخطط، بما يشمل تغير

استعمالات الأرض والكثافة السكانية والآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على أدوات

التحليل المكاني ونظم المعلومات الجغرافية.

منهجية البحث وأدواته

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المكاني المقارن، من خلال الجمع بين التحليل

الكمي والنوعي للبيانات الجغرافية والحضرية. وقد تم الاعتماد على بيانات إحصائية رسمية صادرة

عن الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ووزارة التخطيط العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)، إلى جانب المرئيات الفضائية المستخرجة من أقمار Landsat 7 و Landsat 8 و Sentinel-2 لتحليل تغير استعمالات الأرض واتجاهات التوسع الحضري. واستخدمت الدراسة نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS 10.8) وبرنامج ERDAS Imagine لمعالجة المرئيات الفضائية واستخراج المؤشرات المكانية الخاصة بالنمو العمراني، مثل مؤشر التوسع العمراني، كثافة البناء الحضري، معدل الزحف على الأراضي الزراعية، اتجاهات النمو المكاني.

كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الزمني المقارن للمقارنة بين خرائط استعمالات الأرض للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٣ و ٢٠٢٣، بهدف تحديد التغيرات المكانية في البنية الحضرية لمدينة بغداد. وفي الجانب الميداني، تم استخدام استبيان موجه لسكان المناطق الطرفية في مدينة بغداد، شمل عينة قصدية بلغ حجمها (١٥٠) استبانة موزعة على مناطق الشعلة والنهران وأبو دشير والراشدية، بهدف قياس أثر التوسع العمراني على مستوى الخدمات والبيئة الحضرية. كما أجريت مقابلات شبه منظمة مع عدد من المختصين في أمانة بغداد ودوائر التخطيط الحضري للحصول على بيانات تفسيرية داعمة للتحليل المكاني. وقد جرى تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS لاستخراج العلاقات الارتباطية بين النمو السكاني والتوسع العمراني، في حين استُخدمت أدوات التحليل المكاني في GIS لإنتاج خرائط الكثافة السكانية واتجاهات النمو الحضري وتغير استعمالات الأرض.

٢. مفاهيم ومصطلحات أساسية

تعد المفاهيم والمصطلحات الأساسية حجر الزاوية في أي دراسة علمية، إذ توفر الإطار الفكري الذي يحدد حدود الدراسة ويتيح للقارئ فهم الظواهر محل البحث بشكل دقيق. في هذا السياق، يركز هذا البحث على خمسة مفاهيم رئيسة تتعلق بالتوسع العمراني والنمو الحضري والتخطيط المستدام للمدن.

(أ) **التوسع العمراني:** يعرف التوسع العمراني بأنه العملية التي تتزايد من خلالها مساحة المدينة وامتدادها الجغرافي نتيجة النمو السكاني وتطور النشاطات الاقتصادية والخدماتية. ويشمل هذا التوسع كلاً من الامتداد الأفقي على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء، والامتداد العمودي عبر الأبنية متعددة الطوابق. وبعد التوسع العمراني غير المخطط أحد أبرز التحديات التي تواجه المدن العراقية، حيث يؤدي إلى ظهور أحياء هامشية تتسم بضعف الخدمات والبنية التحتية، كما يؤثر على البيئة الحضرية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.



ب) النمو الحضري: يشير النمو الحضري إلى الزيادة المستمرة في عدد سكان المدينة وتوسع النشاطات الاقتصادية والخدمية المصاحبة لها. ويُعدّ النمو الحضري عملية ديناميكية تتأثر بالعوامل الديمغرافية، الاقتصادية، والسياسية، كما يرتبط بتحولات طبيعية وجغرافية في المدينة. ويظهر النمو الحضري في العراق على شكل توسع مكاني غير متوازن، حيث تتركز الكثافة السكانية في مراكز المدن بينما تعاني الأطراف من انتشار العشوائيات وضعف الخدمات.

ج) التخطيط الحضري: التخطيط الحضري هو العملية العلمية التي تهدف إلى تنظيم استخدام الأراضي وتوزيع الخدمات والبنية التحتية بشكل يضمن تحقيق الكفاءة والاستدامة. ويُعدّ التخطيط الحضري وسيلة للحد من التوسع العشوائي وتنظيم النمو، إذ يضع السياسات والتوجيهات اللازمة لتحقيق التوازن بين البنية العمرانية، البيئة، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وفي العراق، يعاني التخطيط الحضري من ضعف التنفيذ والتطبيق، مما يسهم في استمرار ظاهرة التوسع غير المخطط.

د) التنمية المستدامة: يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويشمل الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية. وفي السياق الحضري، يهدف التخطيط العمراني المستدام إلى إدارة التوسع العمراني بطريقة تقلل من الأضرار البيئية، وتضمن توزيعاً عادلاً للخدمات، وتحافظ على الموارد الطبيعية. ويُعدّ إدماج مفهوم التنمية المستدامة في التخطيط الحضري ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الناتجة عن التوسع العشوائي في المدن العراقية.

هـ) الجغرافية الحضرية: تُعنى الجغرافية الحضرية بدراسة المدن من منظور مكاني وبيئي واجتماعي واقتصادي، وهي أداة أساسية لفهم ديناميات التوسع العمراني وآثاره المختلفة. وتشمل الجغرافية الحضرية تحليل توزيع السكان، استخدامات الأراضي، البنية التحتية، والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى دراسة العلاقات بين المدينة ومحيطها الريفي والاقتصادي. ومن خلال هذا التحليل يمكن تقديم حلول تخطيطية مستدامة ومبنية على قاعدة علمية دقيقة، مما يجعل الجغرافية الحضرية إطاراً نظرياً وعملياً لدراسة التوسع العمراني غير المخطط.



المبحث الثاني:

الخصائص الجغرافية للمدن العراقية

١. الموقع الجغرافي وأثره في التوسع العمراني

يُعدّ الموقع الجغرافي أحد أهم العوامل التي تسهم في تحديد نمط واتجاه التوسع العمراني في المدن العراقية، إذ يتميز العراق بموقع استراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط، بين خطي عرض (٢٩° - ٣٧° شمالاً) وخطي طول (٣٨° - ٤٨° شرقاً). هذا الموقع جعله حلقة وصل بين الشرق والغرب، ومركزاً لتقاطع طرق التجارة البرية القديمة مثل طريق الحرير، فضلاً عن قربهِ من الخليج العربي الذي يُعدّ منفذاً بحرياً مهماً للتجارة الدولية. لقد أسهم هذا الموقع في نشوء العديد من المراكز الحضرية منذ العصور القديمة، مثل أور وبابل والموصل وبغداد، التي كانت مراكز للحكم والإدارة والتجارة والعلم. ومع تطور الدولة الحديثة، تركّز النمو الحضري في المحافظات ذات المواقع المركزية، وخاصة في بغداد والبصرة والموصل، نظراً لتوافر شبكات النقل والموارد المائية والوظائف الإدارية والاقتصادية، وغير أن هذا الموقع ذاته جعل بعض المدن عرضة للتوسع العشوائي وغير المخطط، خصوصاً في فترات النزوح السكاني والحروب، إذ شكّل الموقع الجاذب للعمالة والهجرة عاملاً في نمو الضواحي السكنية غير المنظمة حول المراكز الحضرية الكبرى. (ثائر شاكر بطاح، ٢٠١٩: ١٥)

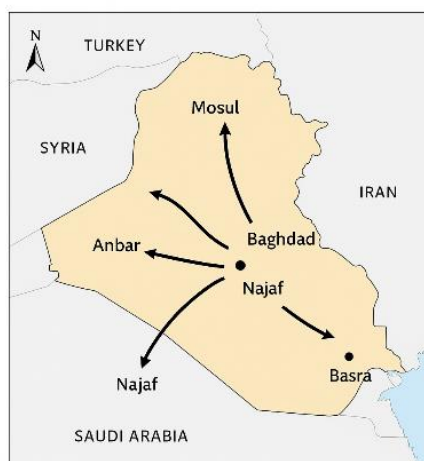
(شكل رقم ٢-١): خريطة توضح الموقع الجغرافي للعراق وموقع المدن الرئيسية واتجاهات التوسع العمراني.

مفتاح الخريطة: المدن الرئيسية، الحدود الإدارية، اتجاهات التوسع العمراني، شبكات الطرق الرئيسية، نهرا دجلة والفرات

مقياس الرسم 2000000 : 1

اتجاه الشمال: يوضع سهم الاتجاهات في أعلى الخريطة.

Figure 2-1: Map Showing the Geographic Location of Iraq and the Location of Major Cities and Directions of Urban Expansion



مصدر البيانات: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (٢٠٢٣)، وبيانات OpenStreetMap ومرئيات Landsat 8، إعداد الباحثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

تم إعداد الخريطة وتحليل اتجاهات التوسع العمراني باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 بالاعتماد على بيانات استعمالات الأرض والمرئيات الفضائية. توضح الخريطة الموقع الجغرافي للعراق وتوزيع المدن الرئيسية واتجاهات الامتداد العمراني فيها، إذ يظهر تركيز التوسع الحضري في الممر الحضري الممتد من بغداد نحو البصرة جنوباً ونحو الموصل شمالاً، نتيجة تركيز السكان والأنشطة الاقتصادية والخدمية في هذه المحاور الحضرية.

٢. الخصائص الطبيعية (الطبوغرافية والمناخية والموارد المائية)

تُعدّ الخصائص الطبيعية من المحددات الجوهرية في نمط توزيع المدن العراقية وتوسعها. فالسطح العراقي يتألف من أربعة أقاليم رئيسية: (حسن، حاتم حمودي؛ رشاد، محمود مجيد، ٢٠٢٤: ٢٢)

١. إقليم الجبال في الشمال والشمال الشرقي: يمتاز بتضاريس مرتفعة وتدرجات حادة، مما يحدّ من التوسع العمراني الأفقي، كما في مدن أربيل والسليمانية ودهوك.
٢. إقليم الهضبة الغربية: يتميز بقلة الأمطار وشح الموارد المائية، مما يجعل المدن فيه (كالرطبة والرمادي) محدودة التوسع وتتمركز قرب الوديان والعيون المائية.

٣. إقليم السهل الرسوبي: وهو الأوسع والأكثر جذباً للتوسع العمراني بسبب استوائه وغناه بالموارد المائية، ويضم مدن بغداد، الكوت، العمارة، الناصرية، والبصرة.

٤. إقليم السهل الجنوبي الساحلي: يتميز بمناخه الرطب وتأثره بالخليج العربي، ما يجعل التوسع فيه مرتبطاً بالموانئ والأنشطة النفطية.

أما مناخ العراق فيتصف بالتباين الإقليمي، بين المناخ شبه المداري الجاف في الوسط والجنوب، والمناخ المتوسطي المعتدل في الشمال. ويسهم هذا التباين في اختلاف أنماط العمران ونوعية مواد البناء والتصاميم الحضرية، وأما الموارد المائية، فهي العنصر الحيوي الأهم في نشوء المدن واستمرارها. فقد قامت معظم المدن العراقية الكبرى على ضفاف نهري دجلة والفرات أو على روافدهما، إذ تشكل هذه الموارد الأساس للتوسع العمراني والزراعي والصناعي. ومع تراجع مناسيب المياه وتلوثها، تأثرت بعض المدن سلباً، وظهر التوسع العشوائي في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية المائية المنظمة. (خضر، عبدالله محمد، ٢٠١١: ٣٧)

(شكل رقم ٢-٢): خريطة تبين الأقاليم الطبيعية للعراق وأنماط توزيع المدن فيها.

مفتاح الخريطة: إقليم الجبال، إقليم الهضبة الغربية، إقليم السهل الرسوبي، إقليم السهل الجنوبي الساحلي، المدن الرئيسية، المجاري المائية
مقياس الرسم 1 : 2500000

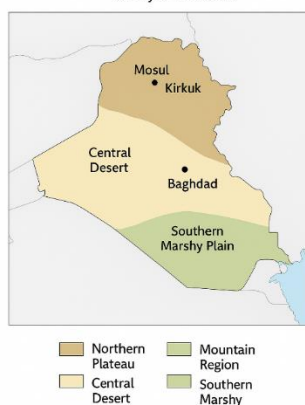
اتجاه الشمال: يوضع سهم الاتجاهات أعلى الخريطة.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للمساحة العراقية، وزارة الموارد المائية، وبيانات DEM الرقمية. إعداد الباحثة بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات التحليل المكاني.

للعلوم الأساسية

للعلوم التربوية والنفسية

Figure 2-2: Proposed Map Showing the Natural Regions of Iraq and Patterns of City Distribution





تم إنتاج الخريطة باستخدام التحليل التضاريسي والطبقات المكانية في ArcGIS 10.8. توضح الخريطة التباين الطبيعي في أقاليم العراق وأثره في توزيع المدن واتجاهات التوسع العمراني، إذ يتركز الامتداد الحضري في إقليم السهل الرسوبي بسبب ملائمة التضاريس وتوفر الموارد المائية، في حين يقل التوسع في المناطق الجبلية والصحراوية نتيجة العوامل الطبوغرافية والمناخية. جدول رقم (٢-١): خصائص الأقاليم الطبيعية في العراق





الإقليم الطبيعي	الارتفاع عن سطح البحر	المناخ	الموارد المائية	نوع التربة	قابلية التوسع العمراني
إقليم الجبال (الشمال والشمال الشرقي)	من ٥٠٠ إلى أكثر من ٣٠٠٠ متر	مناخ متوسطي معتدل ومعتدل شتاءً صيفاً	يعتمد على الأمطار والينابيع والأنهار الجبلية (الزاب الكبير والصغير)	تربة طينية وصخرية، خصبة في الوديان	محدودة بسبب التضاريس الوعرة والانحدارات
إقليم الهضبة الغربية	من ٢٠٠ إلى ٩٠٠ متر	مناخ شبه جاف إلى جاف	موارد مائية محدودة (العيون والآبار الجوفية)	تربة رملية وصحراوية ضعيفة الخصوبة	منخفضة جداً بسبب قلة المياه وبعدها عن المراكز الاقتصادية
إقليم السهل الرسوبي (الوسط والجنوب)	من ٥ إلى ١٠٠ متر	مناخ حار جاف صيفاً ومعتدل شتاءً	غني بالمياه (نهر دجلة والفرات وفروعهما)	تربة غرينية خصبة	مرتفعة نسبياً، وهو أكثر الأقاليم جذباً للتوسع العمراني
إقليم السهل الجنوبي الساحلي	قريب من مستوى سطح البحر	مناخ رطب حار متأثر بالخليج العربي	موارد مائية من الأهوار وشط العرب	تربة طينية مشبعة بالمياه ومالحة جزئياً	متوسطة، بسبب مشاكل الملوحة والرطوبة
إقليم الهضبة الشمالية الشرقية (الانتقالية)	من ٢٠٠ إلى ٦٠٠ متر	مناخ انتقالي بين الجاف والمعتدل	موارد مائية موسمية الأمطار والوديان	تربة مختلطة (طينية حصوية)	متوسطة القابلية للتوسع، خاصة قرب الطرق والمراكز السكانية

٣. الخصائص البشرية والاقتصادية

يُعدّ العامل البشري المحرك الأساس للنشاط العمراني في المدن العراقية، إذ يتركز السكان في المناطق الوسطى والجنوبية، وخاصة في المحافظات الحضرية الكبرى. وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 70% من سكان العراق يعيشون في المدن، وهي نسبة تعكس الطابع الحضري المتنامي، وقد أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة إلى زيادة الضغط على المراكز الحضرية، لا سيما بغداد والبصرة والنجف وكرلاء، بسبب تركيز الوظائف والخدمات والفرص الاقتصادية فيها. (السيد، منى محمد نافع، ٢٠١٦: ٤٤)

أما من الناحية الاقتصادية، فإن المدن العراقية تعتمد على مزيج من القطاعات الإنتاجية والخدمية، أهمها القطاع النفطي الذي يمثل المورد الرئيس للدخل القومي. غير أن تركّز الاستثمارات في مناطق محددة أدى إلى تفاوت كبير في التنمية المكانية بين المدن. فالمدن النفطية مثل البصرة وكركوك تتمتع ببنى تحتية أفضل مقارنةً بالمدن الداخلية مثل الديوانية والمثنى، وكما أدى ضعف التنوع الاقتصادي وقلة الفرص الصناعية إلى ظهور أحياء سكنية عشوائية حول المدن الكبرى، حيث يلجأ إليها ذوو الدخل المحدود بحثاً عن السكن والعمل غير الرسمي. (شحادة، عمر عبدالعزيز، ٢٠٢٥: ٥٨)

جدول رقم (٢-٢): عدد السكان في المدن العراقية الكبرى ونسب النمو السكاني (2000-2020)

أبرز العوامل المؤثرة في نمو	نسبة النمو السكاني خلال المدة (%)	عدد السكان عام ٢٠٢٠ (مليون نسمة)	عدد السكان عام ٢٠٠٠ (مليون نسمة)	المدينة
الهجرة الداخلية، تركز الوظائف والخدمات، توسع عمراني واسع	49%	8.5	5.7	بغداد
النشاط النفطي، الموانئ، والتوسع الصناعي	61%	2.9	1.8	البصرة
عودة النازحين بعد ٢٠١٧، توسع عمراني في الأطراف	61%	2.1	1.3	الموصل
استقرار أمني نسبي، جذب	100%	1.6	0.8	أربيل

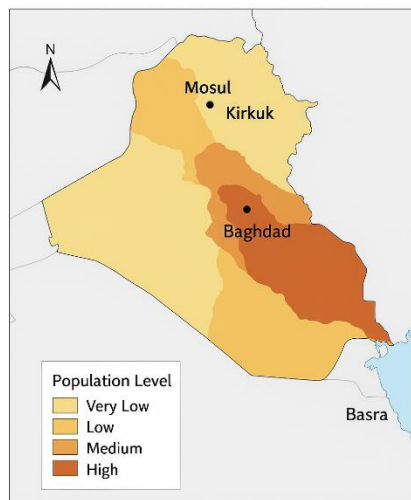


استثماري، نمو عمراني عمودي				
النشاط الديني والسياحة الدينية، توسع سكاني مستمر	83%	1.1	0.6	كربلاء
الهجرة الدينية، والنشاط التجاري والخدمي المتزايد	86%	1.3	0.7	النجف

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، تقديرات السكان للمحافظات العراقية للسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠، ووزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢٣.

(شكل رقم ٢-٣): خريطة توضح التوزيع المكاني للسكان والكثافات السكانية في العراق.
مفتاح الخريطة: كثافة سكانية مرتفعة، كثافة سكانية متوسطة، كثافة سكانية منخفضة، المدن الكبرى، الحدود الإدارية للمحافظات
مقياس الرسم 1800000 : 1 :
اتجاه الشمال: يوضع سهم الاتجاهات في الجزء العلوي من الخريطة.

Proposed Map Showing the Spatial
Distribution of Population and
Population Density in Iraq



مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (٢٠٢٣)، وبيانات التعداد السكاني التقديري.



تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي المكاني وتقنيات التمثيل الكارتوغرافي في ArcGIS 10.8 لإنتاج خرائط الكثافة السكانية. إعداد الباحثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS). تبين الخريطة التباين المكاني في توزيع السكان والكثافات السكانية في العراق، حيث تتركز الكثافات المرتفعة في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية، بينما تنخفض في المحافظات الصحراوية ذات المساحات الواسعة مثل الأنبار والمثنى، مما يعكس أثر العوامل الاقتصادية والخدمية في جذب السكان.

٤. أنماط توزيع السكان في المدن العراقية

يتسم توزيع السكان في المدن العراقية بعدم التوازن، حيث تتركز الكثافات السكانية في المراكز الإدارية والاقتصادية الكبرى، في حين تتناقص في المدن الطرفية. وتظهر هذه التباينات بوضوح بين العاصمة بغداد التي يزيد عدد سكانها عن ٩ ملايين نسمة، ومدن الجنوب والشمال الأصغر نسبياً، ويمكن تصنيف أنماط التوزيع إلى ثلاثة أنماط رئيسية: (شلتاغ، علياء كاطع، ٢٠٢٤: ٧٣)

١. نمط مركزي (تجمعي): يتركز فيه السكان في العاصمة والمدن الكبرى.
٢. نمط محوري: يتبع المحاور الرئيسية للطرق والنقل (مثل طريق بغداد-البصرة وطريق بغداد-الموصل).

٣. نمط متفرق: يميز المدن الجبلية في الشمال ذات الطبيعة الوعرة. ويلاحظ أن النمو السكاني غير المتوازن أدى إلى نشوء مناطق حضرية مزدحمة ذات خدمات متدهورة، مقابل مناطق شبه خالية في الأطراف، وهو ما أسهم في بروز التوسع غير المخطط، وكما أسهمت العوامل الاجتماعية والأمنية والسياسية في إعادة توزيع السكان خلال العقود الأخيرة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، حيث شهدت بعض المدن موجات نزوح داخلي غيرت من التركيبة السكانية للمدن.



جدول رقم (٢-٣): الكثافة السكانية في المدن العراقية حسب المحافظات (إحصاء ٢٠٢٣)

المحافظة	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة (كم ^٢)	الكثافة السكانية (نسمة/كم ^٢)	ملاحظات جغرافية وتحليلية
بغداد	9.2	4,555	≈ 2,020	الأعلى كثافة في العراق، تشهد توسعاً حضرياً كبيراً وضغطاً على الخدمات.
البصرة	3.2	19,070	168	كثافة متوسطة تتركز في مركز المدينة والموانئ، مع توسع سكني على ضفاف شط العرب.
نينوى (الموصل)	4.1	37,323	110	توسع بعد ٢٠١٧ بعودة النازحين، مع نمو عشوائي في ضواحي الموصل.
أربيل	2.3	15,074	152	نمو حضري متسارع نتيجة الاستثمارات والسياحة، خاصة في مركز المدينة.
كربلاء	1.3	5,034	258	كثافة مرتفعة بسبب النشاط الديني وازدياد الزوار، مع توسع سكني مستمر.
النجف	1.6	28,824	56	الكثافة تتركز في مركز المدينة المقدسة، بينما الأطراف قليلة السكان.
واسط (الكوت)	1.6	17,153	93	توسع متدرج على محور نهر دجلة، مع نمو عمراني محدود في الأطراف.



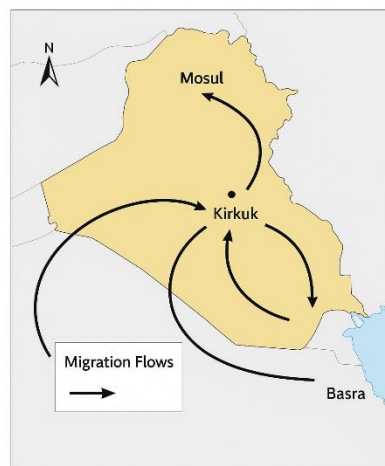
توسع أفقي واضح على حساب الأراضي الزراعية.	170	13,552	2.3	ذي قار (الناصرية)
الكثافة منخفضة نسبياً مع توسع عمراني حول مركز العمارة.	81	16,072	1.3	ميسان (العمارة)
أقل المحافظات كثافة سكانية بسبب طبيعتها الصحراوية واتساع مساحتها.	16	138,500	2.2	الأنبار

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، تقديرات السكان لعام ٢٠٢٣، ووزارة التخطيط العراقية، وهيئة المساحة العراقية.

(شكل رقم ٢-٤): خريطة توضح اتجاهات الهجرة الداخلية بين المحافظات العراقية.

مفتاح الخريطة: اتجاهات الهجرة المرتفعة، اتجاهات الهجرة المتوسطة، اتجاهات الهجرة المنخفضة، المحافظات الطاردة للسكان، المحافظات الجاذبة للسكان
مقياس الرسم 2000000 : 1 :
اتجاه الشمال: يوضع سهم الاتجاهات أعلى الخريطة.

Proposed Map Showing Internal Migration Flows Among Iraqi Governates



مصدر البيانات: وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء العراقي. (2023)

تم تحليل بيانات الهجرة الداخلية باستخدام أدوات التحليل الاتجاهي في ArcGIS 10.8.

إعداد الباحثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات التحليل المكاني.

توضح الخريطة اتجاهات الهجرة الداخلية بين المحافظات العراقية، إذ تركزت حركة الهجرة نحو بغداد والبصرة وأربيل نتيجة توافر فرص العمل والخدمات، بينما سجلت بعض المحافظات معدلات نزوح مرتفعة بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية، مما أسهم في زيادة الضغط الحضري والتوسع العمراني غير المنظم.

٤. تاريخ النمو الحضري في العراق منذ منتصف القرن العشرين

مرّ النمو الحضري في العراق بعدة مراحل تاريخية متميزة تعكس التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد: (شحادة، عمر عبدالعزيز، ٢٠٢٥: ٦١)

١. المرحلة الأولى: (1950-1970) شهدت المدن العراقية نمواً تدريجياً متأثراً بمرحلة التحديث

الأولى بعد تأسيس الدولة الحديثة، حيث توسعت البنى التحتية والطرق والمدارس والمستشفيات. كانت هذه المرحلة بداية التحول من الريف إلى المدينة.

٢. المرحلة الثانية: (1970-1990) مرحلة الازدهار الاقتصادي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط.

تم تنفيذ مشاريع إسكانية ضخمة مثل مدينة الثورة (الصدر حالياً) في بغداد. إلا أن النمو كان موجهاً من الدولة، دون استيعاب كامل لاحتياجات السكان.

٣. المرحلة الثالثة: (1990-2003) تميّزت بالركود العمراني نتيجة العقوبات الاقتصادية

والحروب المتتالية، مما أدى إلى إهمال مشاريع التخطيط الحضري وتدهور الخدمات.

٤. المرحلة الرابعة (٢٠٠٣-الوقت الحاضر): شهدت المدن العراقية توسعاً عمرانياً واسع النطاق

وغير مخطط، نتيجة انهيار منظومات الإدارة المحلية وتزايد الهجرة والنزوح الداخلي. ظهرت

آلاف التجمعات السكنية غير الرسمية في ضواحي بغداد والبصرة والنجف والموصل.

هذا النمو غير المتوازن أحدث خللاً في التكوين الحضري، وفرض تحديات كبيرة على التخطيط

والخدمات والبيئة الحضرية.

(شكل رقم ٢-٥): خريطة توضح مراحل التوسع العمراني في بغداد. (1950-2020)

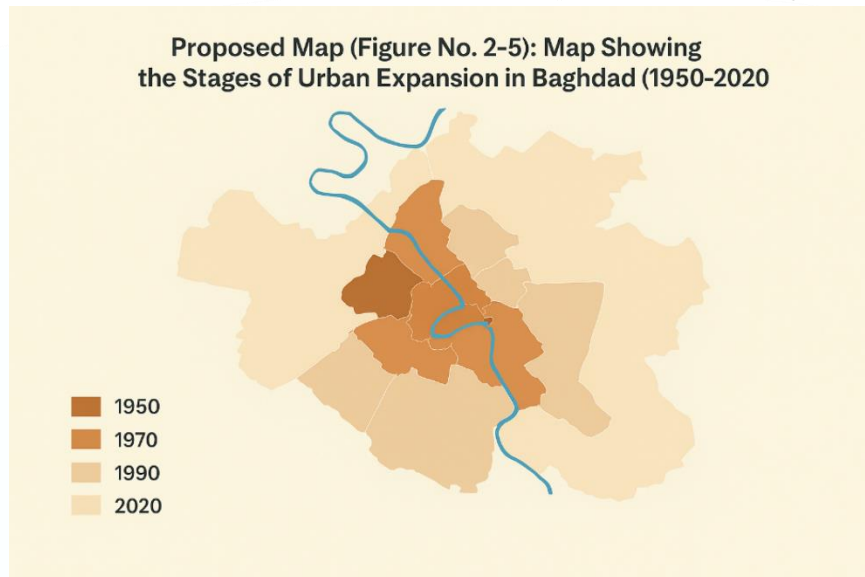
(شكل رقم ٢-٥): خريطة مراحل التوسع العمراني في بغداد (1950-2020)

مفتاح الخريطة: حدود بغداد عام ١٩٥٠، حدود بغداد عام ١٩٧٠، حدود بغداد عام ١٩٩٠، حدود

بغداد عام ٢٠٠٣، حدود بغداد عام ٢٠٢٠، نهر دجلة، شبكات الطرق الرئيسية

مقياس الرسم 1 : 120000

اتجاه الشمال: يوضع سهم الاتجاهات في أعلى الخريطة.



مصدر البيانات: أمانة بغداد، مرئيات Landsat متعددة السنوات، ووزارة التخطيط العراقية.

تم إجراء تحليل زمني مقارنة للامتداد العمراني باستخدام ArcGIS 10.8 وتقنيات الاستشعار عن

العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

بعد. إعداد الباحثة بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية. (GIS)

توضح الخريطة التطور الزمني للتوسع العمراني في مدينة بغداد خلال المدة (١٩٥٠-٢٠٢٠)، إذ

يظهر التحول من نمو حضري محدود داخل المركز إلى توسع أفقي واسع نحو الأطراف بعد عام

٢٠٠٣، مع تزايد واضح في المناطق السكنية غير المخططة على حساب الأراضي الزراعية.



جدول رقم (٢-٤): نسب التحضر في العراق خلال الفترات التاريخية المختلفة

الفترة الزمنية	نسبة السكان في المدن (%)	نسبة السكان في الريف (%)	السمات العامة للمرحلة	ملاحظات وتحليل
1950 – 1970	35%	65%	بداية التحول الحضري بعد تأسيس الدولة الحديثة وبروز المراكز الإدارية والتعليمية	هجرة محدودة من الريف إلى المدينة، وظهور أحياء حضرية منظمة.
1970 – 1990	55%	45%	مرحلة الطفرة النفطية والتوسع في مشاريع الإسكان والخدمات	ارتفاع سريع في معدلات التحضر نتيجة ازدهار الاقتصاد الوطني.
1990 – 2003	66%	34%	فترة الحروب والعقوبات الاقتصادية	تباطؤ في التنمية الحضرية الرسمية مقابل توسع عشوائي في بعض المدن.
2003 – 2010	69%	31%	مرحلة الاضطرابات الأمنية والهجرة الداخلية	زيادة النزوح من الريف والمدن الصغيرة إلى العاصمة والمراكز الكبرى.
2010 – 2020	71%	29%	توسع غير منظم للأحياء السكنية وضعف في الرقابة الحضرية	ظهور آلاف التجمعات غير الرسمية حول المدن الكبرى.
2020 – 2023	73%	27%	مرحلة النمو الحضري السريع والضغط على الموارد	استمرار التوسع العمراني غير المخطط وتراجع الرقعة الزراعية.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، وتقارير وزارة التخطيط العراقية، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) الخاصة بالتحضر والنمو الحضري في العراق للمدة (1950-2023)

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

المبحث الثالث

واقع التوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية

١. خصائص ومظاهر التوسع العمراني غير المخطط

يُعدّ التوسع العمراني غير المخطط من أبرز المشكلات الجغرافية الحضرية التي تواجه المدن العراقية في العقود الأخيرة. ويقصد به نمو المناطق السكنية والعمرانية خارج حدود المخططات الأساسية للمدن، دون التزام بمعايير التصميم الحضري أو ضوابط استعمالات الأرض. (عبد الحسين، عباس خضير، ٢٠١٧: ٨٢)

تتجسد مظاهر هذا التوسع في انتشار الأحياء العشوائية على أطراف المدن، وتحول الأراضي الزراعية أو غير الصالحة للبناء إلى مناطق سكنية نتيجة غياب الرقابة البلدية أو ضعف أدوات التنفيذ القانوني. كما يتجلى في ارتفاع الكثافات السكانية في مناطق محدودة المساحة، مع تدني مستوى الخدمات العامة من ماء وكهرباء وصرف صحي وطرق. (عبد الله، خالد أكبر، ٢٠٢٤: ٩٥)

من أبرز خصائص التوسع غير المخطط في المدن العراقية: (عبود، نهرين حسن؛ طاهر، مروة علي؛ شنيشل، بلسم شاكر، ٢٠٢٤: ١٠٣)

١. غياب التنظيم المكاني: حيث تُنشأ المساكن بصورة عشوائية دون تخطيط شبكات الطرق أو الخدمات.

٢. التنوع المادي والاجتماعي للسكان: إذ تضم هذه المناطق شرائح فقيرة ومتوسطة الدخل، أغلبها من المهاجرين أو النازحين.

٣. الطابع الأفقي للنمو: حيث تمتد الأحياء بشكل أفقي على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء.

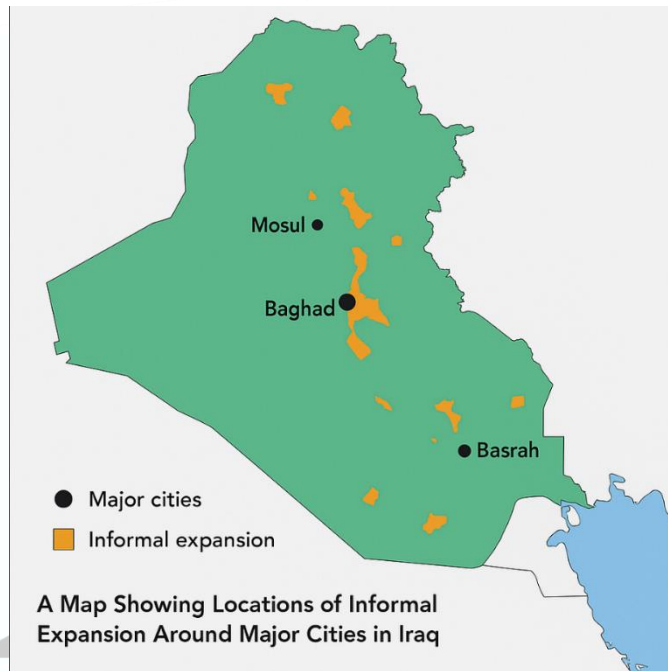
٤. ضعف البنية التحتية: إذ تعاني معظم المناطق من غياب شبكات الصرف الصحي والطرق المعبدة والمدارس النظامية.

٥. الطابع المؤقت أو غير الرسمي للبناء: إذ تُشيد المنازل بمواد أولية بسيطة في البداية ثم تتطور تدريجياً دون تراخيص.



وبحسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية وتقارير UN-Habitat ، فإن بعض المدن العراقية الكبرى سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في مساحة المناطق غير المخططة، إذ قاربت في بعض الحالات ثلث المساحة الحضرية الكلية، خاصة في أطراف بغداد والبصرة والنجف، نتيجة التوسع العمراني غير المنظم بعد عام ٢٠٠٣.

(شكل رقم ٣-١): توضح مواقع التوسع العشوائي حول المدن العراقية الكبرى (بغداد، البصرة، الموصل).



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية



جدول رقم (٣-١): نسبة المناطق غير المخططة إلى إجمالي المساحة الحضرية في المحافظات العراقية (تقديرات ٢٠٢٣)

المحافظة	إجمالي المساحة الحضرية (كم ^٢)	مساحة غير مخططة (كم ^٢)	النسبة من إجمالي المساحة الحضرية (%)	ملاحظات تحليلية
بغداد	1,100	420	38%	أعلى نسبة بسبب التوسع السكني العشوائي بعد ٢٠٠٣، خاصة في أطراف المدينة (الشعلة، المشتل، الدورة).
البصرة	650	210	32%	توسع غير منظم على حساب الأراضي الزراعية، خصوصاً في مناطق القبلة والزبير.
نينوى (الموصل)	820	270	33%	توسع عمراني كبير بعد ٢٠١٧ مع ضعف الرقابة على البناء في الأطراف.
أربيل	500	100	20%	توسع حضري منظم نسبياً بفضل الرقابة البلدية والاستثمارات.
كربلاء	310	110	35%	ارتفاع ملحوظ بسبب الضغط السكاني والنشاط الديني.
النجف	430	150	35%	توسع عمراني غير منظم حول المراكب والمناطق السكنية الجديدة.
واسط (الكوت)	290	90	31%	توسع أفقي واضح على محاور الطرق الرئيسية دون تخطيط مسبق.
ذي قار (الناصرية)	360	130	36%	تمدد عمراني غير منضبط باتجاه الأراضي الزراعية.
ميسان (العمارة)	280	85	30%	انتشار التجمعات العشوائية في أطراف المدينة الجنوبية.
الأنبار	540	120	22%	توسع محدود بسبب الطبيعة الصحراوية واتساع المسافات بين المدن.

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

٢. أسباب التوسع غير المنظم في المدن العراقية

أ. النمو السكاني والهجرة الداخلية

شهد العراق خلال العقود الماضية معدلات نمو سكاني مرتفعة، إذ ارتفع عدد سكانه من نحو ٦ ملايين نسمة عام ١٩٥٠ إلى أكثر من 44 مليون نسمة عام ٢٠٢٣، بمعدل نمو سنوي يقارب ٢,٥%. هذا النمو الكبير لم يُقابل توسع مخطط في المشاريع الإسكانية والبنى التحتية، مما دفع السكان إلى إنشاء مساكنهم خارج المخططات الرسمية. وكما أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، بسبب تدهور الزراعة وقلة فرص العمل، إلى تركيز سكاني في المراكز الحضرية الكبرى،



وخاصة بغداد والبصرة والنجف وكربلاء. وقد ساهم النزوح الناتج عن الأزمات الأمنية والحروب في تفاقم هذه الظاهرة، إذ لجأت آلاف الأسر إلى بناء مساكن مؤقتة تحولت لاحقاً إلى تجمعات سكنية دائمة. (كاظم، أحمد عباس؛ عباس، ليث زيد، ٢٠٢١: ١١٨)

ب. ضعف التخطيط الحضري والإدارة المحلية

تعاني الأجهزة البلدية والتخطيطية في العراق من ضعف في القدرات الفنية والإدارية، ومن نقص في البيانات الدقيقة حول النمو الحضري، إضافة إلى محدودية تطبيق القوانين الخاصة باستخدامات الأراضي.

كما أن معظم المخططات الأساسية للمدن قديمة ولا تواكب الواقع السكاني والاقتصادي الحالي، مما أدى إلى توسع عشوائي خارج الحدود الرسمية، وتُعدّ البيروقراطية الإدارية وغياب التنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن التخطيط (البلديات، أمانة بغداد، مديريات الإسكان) أحد الأسباب المباشرة لانتشار البناء غير النظامي.

(Hassoon, Allawi, 2019: 5)

ج. الأزمات السياسية والاقتصادية

تُعدّ العقود الأخيرة من أكثر الفترات اضطراباً في التاريخ الحديث للعراق، فقد تسببت الحروب المتكررة، والعقوبات الاقتصادية، والأزمات الأمنية بعد عام ٢٠٠٣، في تدهور منظومات التخطيط العمراني والرقابة على البناء. كما أدى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين إلى لجوئهم نحو الأراضي الزراعية أو الحكومية المهملّة لبناء مساكن منخفضة التكلفة، وقد ساهم غياب الاستقرار السياسي في ضعف سلطة القانون، ما جعل التوسع غير المخطط ظاهرة واقعية شبه مقبولة اجتماعياً، بل وضرورية لتلبية الطلب المتزايد على السكن. (Ebraheem,

Ammar Khalil; Almosawi, Falah Mahdi; Alkinani, Amer Shakir, 2024:

14)

جدول رقم (٣-٢): أبرز أسباب التوسع العشوائي ونسبة تأثير كل عامل بحسب الدراسات الميدانية (2023)

السبب الرئيس للتوسع العشوائي	نسبة التأثير التقريبية (%)	التوضيح والتحليل
النمو السكاني السريع	25%	ازدياد عدد السكان بمعدلات تفوق قدرة الدولة على توفير السكن والخدمات، خاصة في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة.
الهجرة الداخلية والنزوح	20%	انتقال أعداد كبيرة من سكان الريف أو المحافظات المتضررة إلى المراكز الحضرية بحثاً عن الأمان وفرص العمل.
ضعف التخطيط الحضري والإدارة المحلية	18%	قصور في تطبيق المخططات الأساسية القديمة وعدم تحديثها لمواكبة النمو السكاني والاقتصادي.
الالتزامات السياسية والأمنية	12%	الاضطرابات بعد عام ٢٠٠٣ خلقت فراغاً إدارياً شجع البناء غير النظامي، مع ضعف الرقابة البلدية.
الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار الأراضي	10%	ارتفاع أسعار الأراضي النظامية دفع ذوي الدخل المحدود إلى البناء في المناطق العشوائية.
ضعف التشريعات والرقابة على استخدامات الأراضي	8%	عدم تطبيق صارم لقوانين التنظيم والبناء، وتضارب الصلاحيات بين المؤسسات الحكومية.
الفساد الإداري وغياب التنسيق المؤسسي	5%	تساهل بعض الدوائر المحلية في منح التراخيص أو التغاضي عن التجاوزات العمرانية.
العوامل الاجتماعية والثقافية	2%	ميل بعض الفئات للسكن ضمن مجتمعات منجاسة أو قريبة من العائلة بغض النظر عن التنظيم الحضري.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسات الحضرية العراقية وتقارير وزارة التخطيط العراقية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، والدراسات الميدانية المتعلقة بالعشوائيات والتوسع الحضري في العراق للمدة (2018-2023)

٣. انعكاسات التوسع غير المخطط على البيئة الحضرية

أ. التدهور البيئي

يُعدّ التوسع غير المخطط أحد أبرز مسببات التدهور البيئي في المدن العراقية، إذ يؤدي إلى فقدان المساحات الخضراء، وتلوث الهواء والمياه، وزيادة النفايات غير المعالجة. فغياب شبكات الصرف الصحي يؤدي إلى تصريف المياه الملوثة مباشرة إلى الأنهار أو الأراضي الزراعية، ما يسبب أضراراً بيئية وصحية خطيرة، وكما تتسبب العشوائيات في زيادة الغبار والضوضاء نتيجة الاكتظاظ وقلة التشجير، مما ينعكس سلباً على نوعية الحياة الحضرية. (Kadhim, Ahmed Abbas; Abbas, Laith Zaid, 2021: 19)

ب. الزحف على الأراضي الزراعية

تمثل الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن العراقية أحد أهم الموارد الطبيعية والإنتاجية، إلا أنها تعرضت خلال العقود الأخيرة إلى تراجع مستمر نتيجة التوسع العمراني غير المنظم والبناء غير المرخص. وقد أظهرت الدراسات الحضرية وتحليلات استعمالات الأرض وجود تحول تدريجي لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية المحيطة ببغداد والبصرة والنجف إلى استعمالات سكنية وتجارية، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة زيادة الطلب على السكن وضعف الرقابة على استعمالات الأرض. وتشير نتائج التحليل المكاني للمريثات الفضائية إلى أن الامتداد الحضري تركز بصورة واضحة في الأطراف الزراعية المحيطة بالمدن الكبرى، مما انعكس سلباً على الرقعة الزراعية والتوازن البيئي الحضري. ولم يقتصر تأثير هذا التحول على تراجع الإنتاج الزراعي، بل امتد ليشمل زيادة الجزر الحرارية، وارتفاع احتمالات الفيضانات المحلية نتيجة تناقص المساحات الخضراء القادرة على امتصاص مياه الأمطار. (Hadi, Ehsan Sabah; Mutlak, Jamal Baqer, 2018: 27)

ج. التلوث وتدهور الخدمات

تُعدّ الأحياء العشوائية من أكثر المناطق تلوثاً في البيئة الحضرية، نظراً لانعدام أنظمة إدارة النفايات وتراكم المخلفات الصلبة والسائلة. كما أن ضعف الخدمات البلدية يؤدي إلى حرمان السكان من الماء الصالح للشرب والكهرباء المستمرة، مما يضطرهم للاعتماد على مولدات الديزل وحفر الآبار، ما يفاقم معدلات التلوث الهوائي والمائي. كل ذلك يسهم في انخفاض جودة الحياة الحضرية، ويزيد

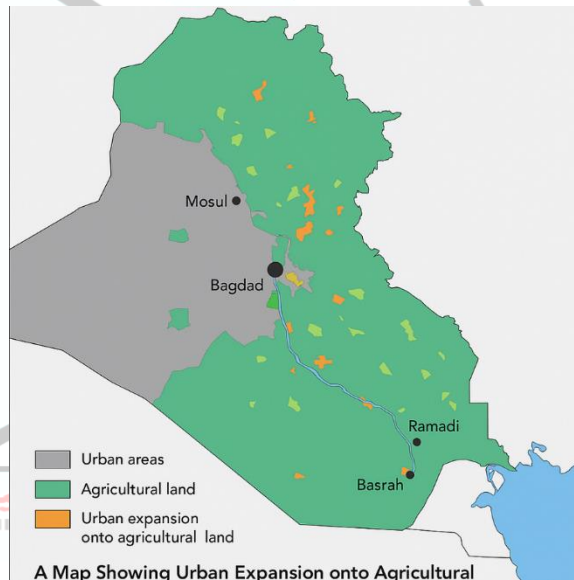
من معدلات الأمراض والأوبئة في تلك المناطق. (Chaloob, Lina Rashad; Ali, Bilal
Bardan, 2024: 33)

خريطة (شكل رقم ٣-٢): توضح مناطق الزحف العمراني على الأراضي الزراعية حول المدن الكبرى.

مفتاح الخريطة: مناطق التوسع العشوائي، المدن الكبرى، الأراضي الزراعية، الطرق الرئيسية، المجاري المائية

مقياس الرسم 1: 1500000

اتجاه الشمال: يوضع سهم الاتجاهات أعلى الخريطة.



مصدر البيانات: وزارة التخطيط العراقية، أمانة بغداد، ومرئيات Sentinel-2 لعام ٢٠٢٣. تم استخدام تقنيات التصنيف المكاني وتحليل استعمالات الأرض في ArcGIS 10.8 لتحديد مناطق التوسع العشوائي. إعداد الباحثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد. توضح الخريطة التوزيع المكاني لمناطق التوسع العشوائي حول المدن العراقية الكبرى، ولا سيما بغداد والبصرة والموصل، حيث تركزت التجمعات السكنية غير الرسمية في الأطراف الحضرية وعلى حساب الأراضي الزراعية، نتيجة ضعف الرقابة التخطيطية والهجرة الداخلية.

جدول رقم (٣-٣): نسبة تدهور الخدمات البيئية في المناطق غير المخططة مقارنة بالمناطق النظامية في المدن العراقية الكبرى (2023)

نوع الخدمة البيئية	مستوى الخدمة في المناطق النظامية (%)	مستوى الخدمة في المناطق غير المخططة (%)	نسبة التدهور (%)	الملاحظات الجغرافية والتحليلية
شبكات المياه الصالحة للشرب	90	55	35	انقطاع متكرر للمياه في العشوائيات نتيجة ضعف الشبكات وغياب الصيانة.
شبكات الصرف الصحي	85	40	45	غياب شبه كامل لأنظمة الصرف في أطراف المدن، مما يؤدي لتلوث التربة والمياه الجوفية.
خدمات جمع النفايات الصلبة	80	38	42	تراكم النفايات في الأزقة والمناطق المفتوحة بسبب غياب التنسيق البلدي.
الكهرباء والطاقة	95	70	25	الاعتماد على المولدات الأهلية في الأحياء غير المخططة يرفع معدلات التلوث الهوائي.
التشجير والمساحات الخضراء	60	20	40	اختفاء شبه تام للمناطق الخضراء في العشوائيات وزيادة الجزر الحرارية.
نوعية الهواء (مستوى التلوث)	جيد (مؤشر ٧٠%)	ضعيف (مؤشر ٤٠%)	30	زيادة انبعاثات الغبار والدخان نتيجة غياب البنية التحتية البيئية.
إدارة النفايات السائلة	75	35	40	تصريف عشوائي لمياه الصرف في الأنهار والمبازل دون معالجة.
خدمات الصيانة والنظافة العامة	85	50	35	نقص الكوادر البلدية وضعف الرقابة في المناطق الطرفية.

٤. دراسة حالة: مدينة بغداد

أ. تحليل جغرافي للتوسع

تعدّ مدينة بغداد النموذج الأوضح لظاهرة التوسع العمراني غير المخطط في العراق، نظراً لكثافتها السكانية العالية وموقعها المركزي. فقد شهدت المدينة توسعاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٣، حيث زادت



المساحة الحضرية من نحو 870 كم² إلى أكثر من ١١٠٠ كم²، منها نسبة كبيرة من الأحياء غير المخططة، مثل مناطق الشعلة والحرية والنهروان والدورة والكرامة والمشتل. وتشير الدراسات المكانية إلى أن النمو كان أفقيًا وشعاعيًا على طول الطرق الرئيسية الخارجة من المدينة، خصوصًا باتجاه الجنوب الشرقي والشمال الغربي، وكما أن ضفتي نهر دجلة شكلتا محوراً رئيساً للنمو العمراني بسبب قربهما من مصادر المياه وسهولة الوصول إلى مركز المدينة. (ثائر شاكر بطاح، ٢٠١٩: ١١٢)

ب. استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

أثبتت تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) فاعليتها في تحليل وتحري الظواهر الحضرية، إذ تمكن الباحثين من تحديد أنماط واتجاهات التوسع العمراني بدقة مكانية وزمنية عالية. وقد استخدمت العديد من الدراسات بيانات الأقمار الصناعية (Landsat, Sentinel) لمقارنة التغير في استعمالات الأرض بين الأعوام 2000 و ٢٠٢٣، حيث أظهرت النتائج أن المناطق السكنية العشوائية في بغداد تضاعفت تقريباً خلال تلك الفترة.

يمكن من خلال GIS تحديد: (حسن، حاتم حمودي؛ رشاد، محمود مجيد، ٢٠٢٤: ٦٧)

١. المساحات الجديدة المضافة خارج حدود المخطط الأساس.
٢. مناطق الزحف على الأراضي الزراعية.
٣. التباين في توزيع الخدمات العامة.
٤. العلاقة بين النمو العمراني والكثافة السكانية.

جدول رقم (٣-٤): نسب الزيادة في المساحات السكنية العشوائية في أطراف مدينة بغداد خلال
المدة (2003-2023)

المنطقة الطرفية في بغداد	المساحة العشوائية عام ٢٠٠٣ (كم ²)	المساحة العشوائية عام ٢٠٢٣ (كم ²)	نسبة الزيادة (%)	أبرز ملامح التوسع الجغرافي
الشعلة - الكاظمية الشمالية	25	68	172%	توسع أفقي باتجاه الأراضي الزراعية على محور الشعلة - الغزالية.
المشمل - بغداد الجديدة - البلديات	30	85	183%	توسع نحو الشرق بمحاذاة طريق بغداد-واسط مع فقدان مساحات زراعية.
الدورة - أبو دشير - السيدية الجنوبية	40	105	162%	نمو سكني متواصل بمحاذاة نهر دجلة جنوباً نتيجة الهجرة الداخلية.
النهران - الحسينية - الراشدية	20	75	275%	توسع كبير في المناطق الشرقية خارج حدود المخطط الأساس، غالبها بدون خدمات.
الحرية - الشعلة الغربية - العامرية	18	45	150%	نمو على طول طريق بغداد - الأنبار نتيجة عودة النازحين بعد ٢٠١٧.
الكرامة - المعامل - سبع البور	22	70	218%	توسع عشوائي على حساب الأراضي الزراعية والبساتين.
المدائن - جسر ديالى الجنوبي	15	50	233%	توسع متسارع باتجاه الجنوب الشرقي بسبب ضعف الرقابة البلدية.

المبحث الرابع:

الأبعاد الجغرافية للتوسع العمراني

يتناول هذا المبحث دراسة التوسع العمراني من منظور جغرافي شامل، من خلال تحليل أبعاده المختلفة المكانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف فهم آليات نمو المدن وآثاره المتعددة على البيئة والمجتمع. ويبرز المبحث كيف أن هذه الأبعاد مترابطة، بحيث أن أي تغيير في

أحدها يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البقية، ما يستدعي مقارنة شاملة وعلمية في دراسة الظاهرة العمرانية.

١. البعد المكاني: أنماط واتجاهات التوسع

يمثل البعد المكاني جوهر دراسة التوسع العمراني، إذ يركز على توزيع المدينة في الفضاء الجغرافي واتجاهاتها المختلفة. وقد أظهرت الدراسات أن المدن العراقية شهدت توسعاً أفقياً كبيراً، حيث امتدت المدينة على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء المحيطة بها، في حين لوحظ اتجاه عمودي محدود يتمثل في ظهور الأبنية متعددة الطوابق، خصوصاً في المراكز الحضرية. كما يمكن ملاحظة أن شكل المدينة يختلف من مدينة لأخرى، فقد تكون دائرية أو خطية أو شعاعية حسب طبيعة التخطيط الأولي والمحددات الطبيعية والاقتصادية. وقد لعب النمو السكاني المستمر والهجرة الريفية دوراً رئيسياً في دفع أطراف المدن نحو توسع غير متوازن، مما أدى إلى ظهور مناطق هامشية تعاني من ضعف الخدمات والبنية التحتية. (خضر، عبدالله محمد، ٢٠١١: ١٥٤)

٢. البعد البيئي: تأثير التوسع على النظام البيئي الحضري

يترك التوسع العمراني تأثيرات واضحة على البيئة الطبيعية للمدن، فقد أدى تزايد الأنشطة العمرانية والصناعية إلى تلوث الهواء والمياه، كما تراجعت المساحات الخضراء، مما أسهم في ارتفاع درجات الحرارة المحلية وظاهرة الجزر الحرارية. وعلاوة على ذلك، تسبب البناء العشوائي في تدهور التربة والمياه الجوفية، في حين أدى الضغط الكبير على البنى التحتية، مثل شبكات الصرف الصحي ونظام جمع النفايات، إلى تدهور جودة الخدمات البيئية. كل ذلك يؤكد على أهمية دمج مفاهيم التنمية المستدامة في التخطيط العمراني لتقليل الأضرار البيئية وتحقيق توازن بين التوسع الحضري والحفاظ على الموارد الطبيعية. (السيد، منى محمد نافع، ٢٠١٦: ٨٩)

٣. البعد الاقتصادي: العلاقة بين الفقر والامتداد العشوائي

يرتبط التوسع العمراني ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية للسكان. فارتفاع أسعار الأراضي في المراكز الحضرية دفع العديد من الأسر ذات الدخل المحدود إلى السكن في المناطق الطرفية، الأمر الذي أسفر عن انتشار الأحياء الفقيرة والهامشية. كما أدى ضعف فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل إلى زيادة الاعتماد على البناء غير النظامي، وهو ما انعكس على النشاط الاقتصادي المحلي والبنية الاستثمارية، حيث أصبحت المدن تعاني من فجوة تنموية واضحة بين مركزها وأطرافها. يمكن

دعم هذا التحليل من خلال الإحصاءات المتعلقة بالدخل ونسب البطالة، التي تشير إلى أن الأحياء غير المخططة تضم غالبية السكان ذوي الدخل المحدود. (شحادة، عمر عبدالعزيز، ٢٠٢٥: ٢٠٣)

٤. البعد الاجتماعي: التغيرات في النسيج الاجتماعي

لقد أحدث التوسع العمراني تغييرات ملموسة في النسيج الاجتماعي للمدن العراقية. فالأحياء القديمة شهدت تفككاً في العلاقات التقليدية، بينما ظهرت مجتمعات جديدة تنتم ببتابين طبقي وثقافي واضح. وعلاوة على ذلك، تغيرت أنماط الحياة والقيم الاجتماعية نتيجة الانتقال من الريف إلى المدينة، وارتفعت معدلات الجريمة والعنف الحضري في المناطق العشوائية. كما أدى ضعف الروابط المجتمعية وتراجع دور المؤسسات المحلية إلى تفاقم حالة الانفصال الاجتماعي، مما يعكس الحاجة إلى سياسات تعزز التماسك الاجتماعي ضمن عملية التخطيط العمراني. (شلتاغ، علياء كاطع، ٢٠٢٤: ٩٤)

٥. البعد السياسي والإداري: ضعف السياسات التخطيطية

يُعدُّ البعد السياسي والإداري من أبرز العوامل المؤثرة في التوسع العمراني، إذ أن غياب التخطيط الحضري الفعال وعدم مواكبة السياسات للنمو السكاني السريع أدى إلى تفاقم التوسع غير المنظم. ويظهر ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المسؤولة عن الإسكان والخدمات بوضوح، كما أن الفساد الإداري وضعف الرقابة على منح التراخيص ساهم في زيادة الانتهاكات العمرانية. بالإضافة إلى ذلك، يبرز غياب التشريعات الحديثة المنظمة لاستخدامات الأراضي كأحد الأسباب الرئيسية التي تمنع السيطرة على الامتداد العمراني. ومن هنا تتبع أهمية إصلاح السياسات الحضرية وتفعيل المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات لضمان إدارة نمو المدن بطريقة أكثر استدامة. (عبد الحسين، عباس خضير، ٢٠١٧: ١٢١)

المبحث الخامس:

التحديات والحلول المستدامة

يُعدُّ التوسع العمراني غير المخطط من الظواهر المعقدة التي تواجه المدن العراقية في العصر الحديث، إذ ارتبط هذا التوسع بجملة من التحديات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أوجد اختلالات واضحة في بنية المدينة ووظائفها. إن فهم هذه التحديات والبحث عن حلول مستدامة

يمثل ضرورة ملحة لضبط النمو الحضري وتحقيق توازن بين التنمية العمرانية والمحافظة على الموارد البيئية والاجتماعية.

أولاً: التحديات الرئيسية أمام ضبط التوسع العمراني

١. التحديات التشريعية

تُعدّ القوانين والتشريعات من أهم الأدوات التي تُنظّم عملية التوسع الحضري، غير أن معظم المدن العراقية تعاني من ضعف واضح في المنظومة التشريعية الخاصة بالتخطيط العمراني. فالقوانين الحالية غالباً ما تعود إلى فترات سابقة ولم تخضع للتحديث بما يتلاءم مع التغيرات السكانية والاقتصادية المعاصرة. كما أن الإجراءات البيروقراطية وطول الدورة الإدارية في منح تراخيص البناء تسهم في لجوء المواطنين إلى التوسع غير النظامي. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف التنسيق بين الجهات التخطيطية والإدارية يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات بين المؤسسات الحكومية، مما يعرقل تطبيق القوانين بشكل فعال. وتفتقر الكثير من البلديات إلى أدوات رقابية صارمة، مما يسمح باستمرار ظاهرة البناء العشوائي وتجاوز استخدامات الأراضي الزراعية. (عبد الله، خالد أكبر، ٢٠٢٤: ٥٨)

٢. التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تشكل الأوضاع الاقتصادية الصعبة أحد أبرز العوامل الدافعة للتوسع العمراني غير المخطط، إذ إن انخفاض مستوى الدخل لدى عدد كبير من السكان يدفعهم إلى البحث عن مساكن منخفضة التكلفة في أطراف المدن بعيداً عن المناطق المخططة. وتُعدّ البطالة وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات من أهم الأسباب التي جعلت السكن العشوائي خياراً وحيداً للعديد من الأسر محدودة الدخل. أما من الناحية الاجتماعية، فقد أدى النمو السكاني السريع والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن إلى ضغوط كبيرة على الخدمات الحضرية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، مما فاقم من ظاهرة الاكتظاظ السكاني في الأحياء غير المنظمة. كما تسببت الفوارق الطبقيّة وتدهور المستوى المعيشي في نشوء مجتمعات حضرية غير متجانسة تفتقر إلى البنية الاجتماعية المتماسكة. (عبدود، نهرين حسن؛ طاهر، مروة علي؛ شنيشل، بلسم شاكر، ٢٠٢٤: ١٤٢)

٣. التحديات البيئية

من الناحية البيئية، يُعدّ التوسع العمراني غير المنظم من أبرز المسببات للتدهور البيئي في المدن العراقية. إذ أدى الزحف العمراني إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والغطاء النباتي

حول المدن، مما تسبب في ارتفاع درجات الحرارة المحلية وزيادة معدلات التلوث الهوائي. كما أدى غياب شبكات الصرف الصحي والبنى التحتية المناسبة في الأحياء العشوائية إلى تلوث المياه الجوفية وتدهور نوعية البيئة الحضرية. ويُضاف إلى ذلك ضعف الاهتمام بالتخطيط البيئي في المشاريع العمرانية الجديدة، وغياب الدراسات البيئية المسبقة، مما جعل الأنشطة العمرانية تتم بشكل غير منسجم مع النظام البيئي المحلي. (كاظم، أحمد عباس؛ عباس، ليث زيد، ٢٠٢١: ٧٦)

ثانياً: الاستراتيجيات والحلول المستدامة ال

١. تعزيز دور نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

تُعد نظم المعلومات الجغرافية من الأدوات الحديثة التي تسهم في فهم التوسع العمراني ومتابعته بدقة. إذ يمكن من خلالها تحديد أنماط النمو الحضري، ورصد التغيرات في استخدامات الأراضي، ووضع خطط مكانية قائمة على بيانات دقيقة. كما تساعد تقنية (GIS) في اتخاذ قرارات علمية بشأن توزيع الخدمات وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة أو تطوير مستقبلي. إن دمج نظم المعلومات الجغرافية في عمليات التخطيط يسهم في رفع كفاءة إدارة المدن والحد من العشوائية في التوسع العمراني (Kadhim, Ahmed Abbas; Abbas, Laith Zaid, 2021: 92).

٢. إعادة تأهيل الأحياء العشوائية

من الضروري عدم الاكتفاء بإزالة الأحياء العشوائية، بل العمل على إعادة تأهيلها وفق أسس تخطيطية متكاملة تضمن تحسين الظروف المعيشية للسكان. ويشمل ذلك تطوير البنى التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي، وإعادة تنظيم الشوارع والمباني بما ينسجم مع المعايير البيئية والعمرانية. كما يمكن تنفيذ برامج تمويل صغيرة لدعم السكان في تحسين مساكنهم، إلى جانب إشراكهم في عملية التطوير من خلال لجان محلية تمثل المجتمع. (Hassoon, Allawi, 2019: 34)

٣. التخطيط التشاركي المجتمعي

يمثل التخطيط التشاركي أحد أهم المفاهيم الحديثة في إدارة التنمية الحضرية، إذ يهدف إلى إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط واتخاذ القرارات المتعلقة بمدينتهم. فالتخطيط الذي يتم من القاعدة إلى القمة يضمن تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية، ويعزز شعور السكان بالمسؤولية تجاه بيئتهم الحضرية. كما يتيح هذا النهج تبادل الخبرات والمعرفة بين الجهات الرسمية



والمجتمعية، ويساعد في صياغة حلول واقعية تستند إلى احتياجات السكان الفعلية (Hadi, Ehsan .

Sabah; Mutlak, Jamal Baqer, 2018: 147)

٤. سياسات التنمية الحضرية المستدامة

إن تبني سياسات للتنمية الحضرية المستدامة أصبح أمراً ضرورياً لضبط النمو العمراني وتحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتشمل هذه السياسات تشجيع الاستثمار في مشاريع الإسكان المستدام، وتوجيه التوسع العمراني نحو المناطق ذات القابلية التخطيطية العالية، والحد من استهلاك الأراضي الزراعية. كما تتطلب التنمية الحضرية المستدامة تعزيز التنسيق بين الوزارات والبلديات، ووضع خطط طويلة الأمد تراعي التغيرات السكانية والتكنولوجية. (Chaloob,

Lina Rashad; Ali, Bilal Bardan, 2024: 65)

ثالثاً: تجارب عالمية ناجحة يمكن الاستفادة منها

لقد شهدت العديد من المدن في العالم تجارب ناجحة في معالجة التوسع العمراني غير المخطط، ومن أبرزها تجربة القاهرة التي واجهت ظاهرة الأحياء العشوائية من خلال تنفيذ برامج "تطوير العشوائيات" التي ركزت على تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي للسكان. أما الدار البيضاء فقد تبنت سياسة شاملة لإعادة إسكان سكان الأحياء غير النظامية ضمن مشاريع سكنية منظمة تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي، مع تقديم قروض ميسرة وتشجيع المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ. وفي إسطنبول، طبقت السلطات المحلية نهجاً يعتمد على تحديث الأحياء غير النظامية تدريجياً عبر إدماجها في المخططات الحضرية الرسمية، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد أولويات التطوير.

إن دراسة هذه التجارب تتيح الاستفادة من خبراتها في صياغة نموذج عراقي متكامل يراعي الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمدن العراقية، ويسهم في بناء رؤية مستقبلية قائمة على التنمية الحضرية المستدامة (Ebraheem, Ammar Khalil; Almosawi, Falah .

Mahdi; Alkinani, Amer Shakir, 2024: 218)

أولاً: اهم النتائج

١. أظهرت نتائج التحليل المكاني أن التوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية تركز بصورة رئيسة في الأطراف الحضرية وعلى امتداد محاور النقل والطرق الرئيسية، ولا سيما في بغداد والبصرة والموصل، مما يعكس العلاقة المباشرة بين شبكات النقل واتجاهات النمو الحضري.
٢. بينت الدراسة وجود ارتباط طردي واضح بين معدلات الهجرة الداخلية والنمو العشوائي للأحياء السكنية، إذ سجلت المدن ذات الجذب الاقتصادي والديني معدلات أعلى في التوسع غير المنظم مقارنة بالمدن الأقل جذباً للسكان.
٣. كشفت خرائط استعمالات الأرض والتحليل الزمني للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) عن تراجع ملحوظ في المساحات الزراعية المحيطة بالمدن الكبرى نتيجة الزحف العمراني، خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية من مدينة بغداد.
٤. أوضحت الدراسة أن ضعف تحديث المخططات الأساسية وعدم مواكبتها للنمو السكاني المتسارع أسهما في فقدان السيطرة على التوسع الحضري، مما أدى إلى انتشار التجمعات السكنية غير الرسمية خارج حدود التصميم الأساس للمدن.
٥. أظهرت نتائج التحليل الجغرافي أن المناطق غير المخططة تعاني انخفاضاً واضحاً في مستوى الخدمات البيئية مقارنة بالمناطق النظامية، خاصة في شبكات الصرف الصحي وإدارة النفايات والمساحات الخضراء.
٦. بينت الدراسة أن المدن ذات النشاط الاقتصادي المرتفع، مثل بغداد والبصرة وأربيل، سجلت معدلات توسع عمراني أعلى من غيرها نتيجة تركز الاستثمارات وفرص العمل والخدمات الحضرية.
٧. كشفت الدراسة عن وجود تفاوت مكاني واضح في الكثافات السكانية بين المحافظات العراقية، حيث تركزت الكثافات المرتفعة في المدن الكبرى، مما أدى إلى زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة وارتفاع معدلات التلوث الحضري.
٨. أظهرت نتائج الدراسة أن غياب قاعدة بيانات حضرية مركزية وضعف التنسيق بين المؤسسات التخطيطية والإدارية أدى إلى محدودية القدرة على مراقبة التغيرات العمرانية والسيطرة على البناء غير النظامي.



١. التوسع العمراني غير المخطط في المدن العراقية يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، تؤثر على البيئة الحضرية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي.
٢. النمو السكاني السريع والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن يشكلان المحرك الرئيس للتوسع غير المنظم.
٣. ظهور أحياء هامشية على أطراف المدن وعلى الأراضي الزراعية المحيطة بها، بينما تعاني مراكز المدن من الاكتظاظ بالخدمات والمرافق.
٤. ضعف التخطيط الحضري والإدارة المحلية ساهم في تفاقم التوسع العشوائي وعدم توازن النمو الحضري.
٥. التأثيرات البيئية تشمل تراجع المساحات الخضراء، وزيادة التلوث، وتدهور الموارد المائية والتربة، بالإضافة إلى الضغط على شبكات الصرف الصحي وخدمات النفايات.
٦. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية تشمل تفاقم الفقر، ارتفاع البطالة، زيادة الفجوة التنموية بين مركز المدينة والأطراف، وتفكك النسيج الاجتماعي وظهور مجتمعات غير متكاملة ثقافياً واجتماعياً.
٧. ضعف السياسات التشريعية والإدارية والتنسيق بين الجهات المختلفة يعد من أبرز الأسباب التي حالت دون السيطرة على التوسع العمراني غير المخطط.

ثانياً: التوصيات

١. إنشاء مرصد حضري وطني يعتمد على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد لمراقبة التوسع العمراني وتحليل التغيرات المكانية بصورة دورية، وربط بياناته بوزارة التخطيط والبلديات والمحافظات.
٢. تحديث المخططات الأساسية للمدن العراقية كل (١٠) سنوات بما يتلاءم مع معدلات النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مع اعتماد التحليل المكاني في تحديد اتجاهات التوسع المستقبلي.
٣. إنشاء قاعدة بيانات مركزية موحدة للتوسع العمراني والسكان واستعمالات الأرض، تُدار باستخدام تقنيات GIS لتسهيل اتخاذ القرار التخطيطي ومراقبة التجاوزات العمرانية.



٤. تشريع قانون خاص بحماية الحزام الأخضر والأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، ومنع تحويلها إلى استعمالات سكنية أو تجارية إلا ضمن ضوابط تخطيطية معتمدة.
٥. التوسع في إنشاء المدن التابعة (Satellite Cities) حول المدن الكبرى لتخفيف الضغط السكاني وتقليل الامتداد العشوائي داخل المراكز الحضرية.
٦. إعادة تأهيل الأحياء غير المخططة عبر تطوير البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والطرق، مع إدماجها تدريجياً ضمن المخططات الرسمية للمدن.
٧. تعزيز التنسيق المؤسسي بين وزارة التخطيط وأمانة بغداد والبلديات ومديريات الإسكان من خلال إنشاء نظام تخطيطي موحد لإدارة النمو الحضري.
٨. اعتماد التخطيط الحضري المستدام القائم على التوازن بين التوسع العمراني وحماية البيئة، من خلال زيادة المساحات الخضراء وتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية والنفايات.
٩. الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في معالجة العشوائيات، ولا سيما تجارب القاهرة والدار البيضاء وإسطنبول، مع تكيفها بما يتناسب مع الخصائص الجغرافية والاجتماعية للمدن العراقية.



المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

١. بطاح، ثائر شاكر. (2019). دراسة العشوائيات في مراكز مدن محافظة الأنبار باستخدام الأساليب المكانية. مجلة الدراسات المكانية العراقية، ١٢ (٣)، ١١-٢٨.
٢. حسن، حاتم حمودي، & رشاد، محمود مجيد. (٢٠٢٤). الآثار السلبية للتوسع السكني والمعالجات التخطيطية. المجلة العراقية للدراسات الحضرية، ٨ (2)، ٣٩-39.
٣. خضر، عبد الله محمد. (2011). التوسع العمراني لمدينة الموصل في القرن العشرين (ط ١). مركز دراسات الموصل.
٤. السيد، منى محمد نافع. (٢٠١٦). سياسات مواجهة التوسع العمراني. مجلة التخطيط الحضري، جامعة بغداد، ٥ (١)، ٤٠-٥٧.
٥. شحادة، عمر عبد العزيز. (٢٠٢٥). التوسع العمراني غير المنظم وأثره في الأراضي الزراعية باستخدام صور الأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية للمدة (2000-2024) مجلة العلوم الأساسية، ١٩ (30)، 78.٥٥-
٦. شلتاغ، علياء كاطع. (٢٠٢٤). التباين المكاني والزمني للتوسع العمراني لمدينة بغداد بين عامي ١٩٩٨-٢٠١٨ باستخدام معطيات الاستشعار عن بعد. مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية، ١٨ (4)، 88.٦٦-
٧. عبد الحسين، عباس خضير. (٢٠١٧). الآثار البيئية للتوسع العمراني على استعمالات الأرض الزراعية لمدينة بغداد. مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٣ (٩٦)، ٨٠-١٠١.
٨. عبد الله، خالد أكبر. (٢٠٢٤). النمو العمراني غير المخطط في الريف العراقي: أسبابه وآثاره. مجلة مداد الآداب والعلوم الاجتماعية، ١٤ (2)، 112.٩١-
٩. عبود، نهرين حسن، طاهر، مروة علي، & شنيشل، بلسم شاكر. (٢٠٢٤). رصد الزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية في قضاء الكاظمية باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. مجلة مداد الآداب، وقائع مؤتمر قسم الجغرافية، ١٠١-١٢٠.



١٠. كاظم، أحمد عباس، & عباس، ليث زيد. (٢٠٢١). التحضر غير المخطط له وتدهور الأراضي الزراعية في مدينة بغداد (2003-2017) مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٣٢ (١)، ١-١٧.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. UN-Habitat. (2021). *Urban Growth and Land Use Change in Iraq*. United Nations Human Settlements Programme.
2. UN-Habitat. (2022). *Iraq Urbanization Review Report*. United Nations Human Settlements Programme.
3. Chalooob, L. R., & Ali, B. B. (2024). Spatial dimensions of urban households in the city of Ramadi, Iraq for the year 2022. *The Arab World Geographer*, 27(3-4), 269-286.
4. Ebraheem, A. K., Almosawi, F. M., & Alkinani, A. S. (2024). The impact of unregulated urban sprawl on public services and quality of life in Baghdad: A case study of Al-Dora district using spatial analysis. *International Journal of Sustainable Development and Planning*, 19(12), 4715-4726.
5. Hadi, E. S., & Mutlak, J. B. (2018). Urban development for deteriorated informal areas in Baghdad city. *Journal of Planner and Development*, 30, 22-38.
6. Hassoon, A. (2019). The impact of random urban sprawl on the master plan of Baquba city. *Diyala Journal of Engineering Sciences*, 12(3), 65-71.
7. Kadhim, A. A., & Abbas, L. Z. (2021). Unplanned urbanization and agricultural land degradation in Baghdad city (2003-2017). *Journal of the College of Education for Women*, 32(1), 1-17.



8. United Nations Development Programme (UNDP). (2023). *Urban Development Challenges in Iraq*. UNDP Iraq Office.
9. World Bank. (2022). *Iraq Public Infrastructure and Urban Services Assessment*. World Bank Group.



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الرابع والأربعون

٢٠٢٦ م / ١٤٤٨ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية